الثامن والخمسون ان سبب التفات العقل الجزئي تركيبه الى مركب والى كلي ومعقول قصد الافادة وحصول الغاية وتحصيل الفوايد على وجه كلي والضبط من الانتشار التاسع والخمسون ان سبب عدم التفاته الى جزئي هو استغناؤه بدرك القوة الحاسة وبغير الجزئيات على زعمهم والصحيح انه مدرك له لا سيما على اصل الاشعري الستون ان جميع المركبات تتضمن احد الامرين اما الاجتماع والالتيام او الافتراق سواء كانت ايجابية او سلبية الحادي والستون ان الصفات السلبية ككل شيء الا من الصفات الايجابية الثاني والستون ان سبب ذلك كثرة المخالفة وقلة الموافقة الثالث والستون سعة الرحمة وان مصلحة العامة متقدمة على المصلحة الخاصة الرابع والستون ان الغاية من الله تعالى هو الرحمة وانما جاء التضاد من التزاحم الخامس والستون ان في امر التعنية اشارة الى المبدأ والمعاد وان لا اعتبار للامر الا لمعنى واجب الوجود البالغ السادس والستون ان علم الانسان اعتباري ويزول واضحا باوانه لم يدخل في مصلحة الوجود والحادث وان مقامه العجز وان التسليم والقدرة والحكم كلها لله الا الى الله تصير الامور التابع والستون ان مطابقة النسبة ووقوعها وكيفية الوقوع كلها اعتبارات للتركيب وانما المعلوم وكذلك العلم له سر وحقيقة وكذا كل شيء لا يعلمه الا هو قال الله تعالى وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها الا هو وانما حال المخلوق كالرخصة تيسيرا فيما قصر دركه لاعيا فالثامن والستون

ان

ان حقيقة الامر في حقيقة الامر هو الاعتماد على صاحب الشرع لا غير هو كالماء وغيره كالسراب بل التفاوت الكثير من ذلك التاسع والستون ان طريق العقل الى الجزئي الكليات السبعون ان السبب في ذلك قصد حصول علوم على ابسر وجه كالحس سواء كانت مستعلقة بالشواهد او بالضمائر الحادي والسبعون ان العقل اليها الكليات لملايمتها الثاني والسبعون ان سبب الملايمة كون كل واحد منهما موافقا للاخر في التجرد الثالث والسبعون ان سبب عموم الكليات تجرده عما يفيد له التعيين بحسب ذاته واما حصول التعيين لها بحسب العارض فلا ينافي تجردها في حد ذاتها الرابع والسبعون ان سبب عدم عموم الجزئي حصول التعيين له في حد ذاته الخامس والسبعون ان سبب هروب العقل الى الكليات طلب السهولة فان الكلي بمنزلة البسيط والمركب بخلاف الجزئي السادس والسبعون ان السبب في ذلك طلب الدرك المناسب للمبدأ السابع والسبعون ان سبب منع التعيين الشركة المذافع بينهما بحكم العقل بحسب الحس او بالبديهة الثامن والسبعون ان سبب قوم علو الكلي وشغل الجزئي اما الوهم القياسي ابتداء واما قصد التقرير انتهاء التاسع والسبعون ان الكلي المحمول ايضا ليس له وجود اصلا وانما الوجود لمبدأ الكلية والحمل في بعض الصور الثمانون انه لا يحصل من حمل الكلي على الموضوع تحقق يمتنع في نفس الامر وانما يتخيل الفهوم بالاشتباه او القصور لاجل الايضاح والتقريب